العدد(1420) السنة السادسة -الاثنين (26) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مساهمة من جريدة (المدى) في معالجة قضايا الشباب ومشاكلهم في ظل الظروف الحالية ولحاجتهم الماسة لمنبر يلقي الضوء على معاناتهم في مختلف مجالات الحياة تفتح (المدى) صفحة أسبوعية خاصة بالشباب وتتمنى عليهم المساهمة الفعالة في طرح مشكلاتهم ومقترحاتهم على صفحة (الشباب والمجتمع).. مع التقدير.
وتكون المراسلة على العنوان الالكتروني في أدناه:

Young.mada@yahoo.com

المخـــدرات.. الخـــطر القـــاتل في صـفوف الشـــباب

محمد ستار
بغداد

قال مصدر في وزارة الصحة ان عدد مدمني المخدرات شهد ارتفاعاً في الاونة الاخيرة حيث تتجاوز الحالات المسجلة (٧) الاف مدمن اغلبها في بغداد وكربلاء خصوصاً وباقي المحافظات عموما باستثناء منطقة كردستان لعدم توفر احصائية عن عدد المدمنين فيها واغلب المدمنين من الشباب تتراوح اعمارهم من ١٥-٤٥ سنة من الذكور.

وقد يبدو الرقم غير كبير في بلد يصل عدد سكانه الى حوالي ٢٧ مليونا لكن أحد العاملين في مجال الرعاية النفسية والاجتماعية يقول ان هذا "مجرد قمة جبل الثلج العائم" لانه يتعلق فقط بالحالات المسجلة وليس بالعدد الحقيقي للمتعاطين والمدمنين. لكن الرقم مع ذلك وهو يتعلق بالحالات المسجلة لعام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ حتى الان يمثل قفزة خطرة عند مقارنته بالارقام المسجلة السابقة بين الاول من آيار ٢٢٠٣ اي بعد أقل من شهر من دخول القوات الامريكية الى بغداد وحتى نهاية آب أغسطس عام ٢٠٠٤ حيث بلغ عدد الحالات المسجلة ٢٠٢٩ حالة..

ان معظم المخدرات التي تدخل الى العراق تأتي من ايران وفقا لمصادر وزارة الداخلية وتتمثل في الافيون والحشيش والحبوب المخدرة.

واكد المصدر المسؤول في وزارة الصحة ان اعلى نسب حالات الادمان سجلت في محافظة كربلاء حيث بلغ عدد المسجلين في مراكز الصحة في المدينة ٧٣٠ مدمنا توفي ١٥ منهم عازيا السبب الى دخول كميات من المواد المخدرة عن طريق المهربين الذين يندسون بين الوافدين من ايران لزيارة العتبات المقدسة في المدينة.

وقال عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وممثل عن وزارة الداخلية ان دول الجوار هي المصدر الاول لهذه المخدرات خصوصا في مناطق الوسط والجنوب.. ويقول مصدر في وزارة الداخلية انه باستثناء ايران التي يتم تهريب اكبر كمية من المخدرات منها فان كميات قليلة يتم تهريبها ايضا من سوريا والاردن والسعودية.

وعزا عضو اللجنة الوطنية اسباب انتشار تعاطي وترويج المخدرات الى الوضع الامني وغياب الرقابة داخل الاراضي العراقية التي تدخل اليها كميات كبيرة من المخدرات عبر دول الجوار وامتلاك المهربين اجهزة الاتصالات الحديثة وتراجع مستوى اجهزة الشرطة العراقية وفتح الدول المجاورة حدودها وتداعيات الوضع الاجتماعي والاقتصادي..

واقترح العضو الذي طلب عدم ذكر اسمه مجموعة اجراءات للحد من عمليات تهريب المخدرات منها تعزيز ضبط الحدود واجهزة الكشف عن المخدرات واستخدام الكلاب البوليسية واشراك العاملين في مجال مكافحة المخدرات وخصوصا رجال الشرطة بدورات تدريبية للتعرف على انواع المخدرات. كما دعا الى تشجيع المواطنين للابلاغ عن حالات تعاطي وترويج المخدرات وتخصيص مكافات مالية للمتعاونين وتقديم مكافآت مالية كبيرة لرجال الامن لمكافحة الفساد الاداري والاستفادة من خبرات الدول الاخرى وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة في مجال ضبط المخدرات وتجريم عمليات غسيل الاموال التي طبقا لاتفاقية الامم المتحدة للاتجار بالمخدرات الخاصة بالعام ١٩٨٨.

غير أن المسؤولين لا ينتظرون تحقيق هذه الحلول للتصدي للمشكلة.

فقد اشار مصدر في شعبة مكافحة المخدرات في وزارة الصحة الى أنه سيتم افتتاح وحدات صحية لمعالجة المدمنين في جميع محافظات العراق مشيرا الى اهمية بناء قاعدة بيانات حقيقية وهو امر يستحق بذل كل الجهود اذ يعتبر الركيزة الاساسية في انجاح مشروع مكافحة المخدرات.

وقال انه تم تدريب ١٢٥ طبيبا في مصر والاردن للتعرف على احدث الاساليب والتقنيات المتقدمة في مكافحة المخدرات وذلك سيقوم الاطباءباعطاء دورات تدريبية للاطباء داخل العراق.

وعزا انتشار المخدرات الى ضعف تطبيق القانون بحق المتجاوزين والبطالة وسهولة توفر المواد المخدرة والموقع الجغرافي للعراق حيث تحيط به بلدان تنتج وتروج للمخدرات وقيام النظام السابق باطلاق سراح الاف المجرمين من المدمنين اصلا على المخدرات. لكنه اشار الى عدم امكانية الوزارة لوحدها التصدي للمشكلة مشددا على ضرورة ان يكون هنالك تعاون وتنسيق مع جهات عدة منها صحية وامنية وقانونية وتعليمية ودينية لمواجهة المشكلة التي تحيط بالمجتمع العراقي.

معالجات

برلمان الشباب... البرنامج والستراتيجية

جاسم محمد جعفر
وزير الرياضة والشباب

تشير الدراسات الحديثة الى ان اعلى معدلات الربح الاقتصادي في العمليات الاستثمارية تلك التي تعتمد الاستثمار في الانسان لا سيما فئة الشباب التي تتمتع بمواهب وقدرات متنوعة يمكن ان تحقق الفائدة الكبيرة للمجتمع ، الا ان الشباب في العراق لم يرق بعد الى المستوى المطلوب وتعود اسباب ذلك الى السياسات الهمَجية التي مورست بحق الانسان العراقي بشكل عام والشباب بشكل خاص تسببت بخنق روح الفكر والتطلع التفاؤلي للشباب صوب المستقبل بعد ان تم تحجيمهم في زاوية مظلمة نتجت عن المحاولات والخطوات الفعلية لعسكرة المجتمع .

ومن هذا المنطلق ، فأن من اولويات حكومة الوحدة الوطنية هو رعاية شريحة الشباب بعد ان تحسست همومهم ووعت الدور الكبير الذي يضطلع به الشباب في بناء العراق الجديد .

وعلى هذا الاساس فأنها تبنت مشروعاً ستراتيجياً وطنياً للشباب العراقي كان لوزارة الشباب والرياضة الدور المميز في ارساء قواعده وتحديد ملامحه ، الهدف منه توفير المتطلبات الاساسية لهذه الشريحة سواء على مستوى توفير فرص العمل أو تأهيل الملاكات ، فضلاً على توفير احتياجات الشباب وتحقيق طموحاتهم ، ويكون ذلك كله مدعوماً بقانون للوصول الى ستراتيجية متكاملة تعتمد امكانات الشباب اساساً لتطوير المجتمع . وقد تحددت الملامح الاساسية لهذه الستراتيجية من خلال عدة محاور اهمها تشكيل حركة شبابية ديمقراطية وفق الدستور يكون مشروع البرلمان الشبابي احدى واجهاتها .

وايضاً الاهتمام بالبيئة الاجتماعية وتهيئة الاجواء المناسبة وبناء المنشآت الشبابية والرياضية لخلق مجمعات شبابية تؤدي الى تنمية شبابية واعية .

سيوفر البرلمان الشبابي فرصة جيدة للشباب في الظهور الاعلامي والمشاركة في مناقشة قضايا المجتمع المهمة وسيكون الشباب هدفاً للكيانات السياسية تتوجه اليهم ببرامجها .

واذا ما تعمقنا في مشروع البرلمان الشبابي الذي تتبناه وزارتنا ، فأنه يعد مهمة وطنية وبرنامجاً يشمل الشباب من عمر (١٥ – ٢٩) سنة وهو احدى القنوات الشرعية للمشاركة الايجابية والتعبير عن الرأي وتشخيص المشاكل واقتراح الحلول وصياغة التوصيات ، فضلاً على مهمته في تدريب الشباب على القيادة ، ذلك انه اذا ما اراد الشباب المشاركة في الحياة العامة والسياسة ومجالات العمل التطوعي وتبوء المكانة المطلوبة في مؤسسات المجتمع المدني لابد من ان يحصل الشباب على قسط وافر من التدريب والتثقيف وايضاً لابد من المحاكاة وتمثيل الادوار عند المشاركة بفاعلية في برلمان الشباب الذي يعد آلية من آليات العمل التطوعي للعمل الشبابي الذي يهدف بشكل عام الى :

×تأهيل الشباب على الممارسة الديمقراطية :
وذلك من خلال التقاليد الديمقراطية التي تمارس بين اروقة البرلمان الشبابي وتدريب الشباب على كيفية اختيار الافضل للمسؤولية المعينة .

– تعميق المفاهيم الديمقراطية والانتماء لدى الشباب :
حيث ان المفاهيم الديمقراطية هي قضية ثقافة اكثر من كونها قضية ممارسة وممكن التثقيف عليها من خلال الندوات وورش العمل المتخصصة والاطلاع على تجارب الدول الاخرى ، وكذلك تقرير الانتماء الوطني من خلال حملات التعبئة الجماهيرية كحملات العمل التطوعي وغيرها .

×فتح قنوات الحوار وتقليل الهوة بين الشباب والقيادات :
حيث ان من اهم عوامل الاستقرار لدى الشباب هي امكانية التعبير عن انفسهم وبالتالي امكانية الاستجابة الواعية من قبل صناع القرار لحاجتهم وسيوفر البرلمان الشبابي فرصة جيدة في هذا المجال .

×تعميق قيم المشاركة والانخراط في قضايا المجتمع :
سيوفر البرلمان الشبابي فرصة جيدة للشباب في الظهور الاعلامي والمشاركة في مناقشة قضايا المجتمع المهمة وسيكون الشباب هدفاً للكيانات السياسية تتوجه اليهم ببرامجها .
وفي هذا الاطار ندعو جميع المسؤولين في الحكومة العراقية الى الاسهام الفاعل للنهوض بحركة وطنية شبابية تجمع كل شباب العراق في بوتقة للعمل على بناء وطن وحماية المجتمع .

قضية للمناقشة

التعليم الجامعي في العراق .. إطلالة من خانق الحاضر

على الرغم من مرور عقود من الزمن على تصنيف برتراند رسل المعطى الوظيفي للجامعة، بوظيفتين: وظيفة عاجلة تتمثل بإعداد المنضوين تحتها لمهن معينة، وأخرى ذات منفعة آجلة تتمثل في متابعة مسيرة البحث والدراسة، فإن التقدم التقاني والتنوع الفكري لم يغيرا من ستراتيجية الاعتماد على الجامعة وموازياتها من المعاهد العالية، في إعداد الملاكات الماهرة علميا، وإنتاج المعارف، وضمان التقدم العلمي المحسوب بتغيرات الواقع في الحياة، ومستوى التعامل معها على وفق التعدد في نظم الحضارة، إذ لم تأخذ طروحات الترف الحضاري مجالا للتحقق في سعيها إلى إلغاء نظم التعليم المدرسي، ومنه التعليم الجامعي فيما يعرف بـ(اللامدرسية) ومن روادها ايفان ايلتش بكتابه (مجتمع بلا مدارس) وايفرت ريمر في كتابه (موت المدرسة)؛ لكون النظام المدرسي يلبي حاجة التوسع الرأسمالي أصلا، ويؤطر التفكير على وفق ما تريد النخب تكريسه في المجتمعات وهو ما عبر عنه هولت بالقول ((إننا لا نستطيع أن نوفر تعليما حقيقيا في المدرسة ما دمنا نفكر بأن من واجبنا، أن نفرض على الطلاب ما يبغي تعلمه)) .

د. فائز الشرع

وبعيدا عن طرح اللامدرسية الذي ينتج كارثة، إذا ما أخذ به أو دعي إليه في دول العالم الثالث، وهي مازالت تنوء تحت وطأة الأمية التقليدية والجديدة معا، فإن ما حدده رسل ينطبق . افتراضا . على الجامعات في العراق، ولكن الواقع يكشف عن اصطدام هذه الوظيفة بعقبات قد نكون متفائلين حين نعدها خانقا يمكن أن نتخلص منه للاتجاه نحو المستقبل، الذي تتحقق فيه الوظيفة التقليدية للجامعة في حياة الشعوب؛ بسبب ما ورثه التعليم الجامعي . والتعليم عموما . من ممارسات خاطئة، وما استحدث فيه من ممارسات نتجت عن ظروف قاهرة وأخرى مصطنعة، هذا الخانق يتمثل أولا في الشلل شبه التام لوظيفة البحث العلمي في الجامعة، وهو ما قام عليه النظام التعليمي المركزي في العراق، إذ تسند إلى وزارة التعليم مهمة البحث العلمي ليكون قسيما لعملها في الإشراف على الجامعات، بوصفها من حيث التسمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، فلا تكاد تذكر نسبة ما تسهم فيه مراكز الدراسات التابعة للجامعات العراقية في الحياة العراقية، لذا لجأت بعض منظمات المجتمع المدني إلى سد جانب من النقص في ميدان البحث والاستقصاء والدراسة بإنشاء مراكز بسيطة للدراسات، فضلا عن الجهد الفردي. لا المؤسسي . الذي يقوم به طلبة الدراسات العليا في إنتاج بحوثهم لنيل درجات الماجستير والدكتوراه، وجهود بعض الأكاديميين الذين يسهمون في تنشيط مراكز البحوث والدراسات خارج الجامعة التي مازالت قاصرة عن استيعاب الشأن العراقي في تخصصات علمية متعددة. أما ما يتعلق بالمناهج الدراسية فتعاني من تأخر بسبب قدم المصادر العلمية الصالحة لأن تدخل في المقرر المنهجي للدراسة، وذلك عائد إلى فقر المكتبات الجامعية، التي لم يحدَّث الكثير منها أصلا، وحصل البعض منها على هدايا، أو جرى شراء ما يسد مقدارا يسيرا من الحاجة إلى المصادر الحديثة، بل وحتى القديمة التي أخذت المكتبات تعاني من نقصها بسبب موجة النهب التي رافقت سقوط النظام السابق وانهيار المؤسسات ونهبها، وهي في الأصل فقيرة، بفعل الحصار الدولي الذي كان يعاني منه العراق، لذا يلجأ بعض التدريسيين إلى تطعيم محاضراتهم بما هو حديث ومعاصر من خلال ما يطلعون عليه، وبجهد شخصي قد لا يغطي تكاليفه ارتفاع أسعار الكتب والمراجع، وهو ما يشكل عبئا على الأستاذ الحريص على تجاوز ما هو مطروح في مناهج، يعود تاريخها في بعض الكليات الإنسانية إلى خمسينيات القرن المنصرم، والطامة أكبر عندما يكون ذلك في الكليات العلمية التي تعاني من فقر شديد في المعدات، ولاسيما المختبرات ولوازم استكمال البحث الأكاديمي المناسبة لتخصصاتهم، فضلا عن المصادر والمراجع العلمية النادرة أو التي تفوق أثمانها قدرة الطالب على اقتناء ما يحتاج إليه، ولا يحقق الاعتماد على الانترنيت، في تلقي ما يناسب الكثير من التخصصات، قدرا نافعا وفاعلا في تطوير العملية التعليمية، وذلك لعدم توافر كل ما يتعلق بالتعليم في مواقعه المتاحة، وضعف تغطية خدمة الانترنيت المتوافرة في الجامعات .

وعلى الرغم من إسهام بعض المنظمات العالمية في دعم العملية التعليمية بعد سقوط النظام السابق فإن هذا الدعم ظل هامشيا نتيجة لسعة مساحة الحاجة في المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات والمعاهد، والظروف الأمنية التي شهدها العراق وقد طال جانب منها بعثات الأمم المتحدة وغيرها ، يضاف إلى ذلك وجود قدر من الفساد الإداري والمالي في التعامل مع مثل هذا الملف ، فضلا عن عدم كفاءة العديد ممن تسنموا مسؤولية الإدارة في الجامعات ووزارة التعليم العالي، ويؤطر ذلك كله ضعف إمكانات هذه المنظمات أصلا في مواجهة الأزمات الناجمة عن أوضاع مأساوية كالوضع العراقي سواء أكان تحت ظل النظام الدكتاتوري السابق، الذي عمدت الأزمات التي افتعلها على تآكل التعليم وإلحاق الأذى البالغ في مؤسساته، فضلا عن أن تسييس التعليم وزرع الموالين له ممن لا يملكون مؤهلات التعليم في الجامعة أو نيل درجاتها العلمية، أم بعد التحول إلى النظام الجديد، بدءا بعمليات النهب الحرق والتدمير وصولا إلى الصراع الدموي الذي شهده العراق والموجات الإرهابية البالغة الشدة وما حصدته من أرواح وإمكانات.

ولم تمنح الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية الأساتذة الأكاديميين فرصة تقديم ما لديهم على نحو طبيعي، فانعدام الاستقرار في بعض مناطق سكناهم، أو في أثناء توجههم إلى الجامعة أودى بالكثير منهم، فضلا عن غلاء المعيشة فيما يتعلق بأبسط ما يسد حاجات الأستاذ الجامعي الخاصة والعلمية، أدى إلى بعض الإرباك في استعمال كامل القدرات أو الاستمرار في العمل الجامعي في العراق، ففضل عدد منهم مغادرة البلاد، طلبا للأمان ولفرص عيش أفضل، والبعض الآخر توجه للعمل في جامعات إقليم كردستان العراق، حيث توافر جزء من العاملين السابقين، وبقي المرابطون يكابدون بصبر، يضاف إلى ذلك ظروف سكنهم الصعبة، التي قد تكون سببا في تعرض الكثير منهم للخطر أو للضغوط التي تمارس عليهم، إما للتصفية أو لترك البلاد أو للتساهل في شروط استكمال عوامل اجتياز الدراسة ومن ثم تخريب العملية التعليمية، وثمة أسباب شخصية أو تتعلق بالانتماء، غير غائبة عن معاناة بعض الأكاديميين الذين شملتهم موجات التهجير القسري والاستهداف العام على أساس الانتماء المذهبي أو العرقي .

وثمة جهود حكومية تبذل حاليا لتذليل بعض الصعوبات التي تواجه الأساتذة، كرفع الرواتب ضمن ما أعد من قانون للخدمة الجامعية، ولكنها جهود متعثرة أو خاضعة لحسابات، بعيدة في جوانب منها عن تقدير قيمة العقل الأكاديمي، الذي يمثل ثروة وطنية لا يغتفر التفريط بها، أو أنها حسابات يفرضها الواقع العراقي الصعب والمحاط بدائرة تدميرية سالفة وآنية، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى الخطة الجبارة التي خدم بها الدكتور سامي المظفر حملة الشهادات العليا والجامعات العراقية حين عمل في أثناء توليه وزارة التعليم على تعيين ما يقارب أربعة آلاف وخمسمائة حامل لشهادة الدكتوراه والماجستير، ممن أسهم سوء التخطيط في عهد النظام السابق بالتوسع في منحهم فرص الحصول على الشهادات . وهو حق للكثير منهم . من دون التفكير في منحهم فرص العمل، في ظل حركة طاردة من الجامعات العراقية نحو التصدير للعمل في بعض الدول العربية، لاسيما ليبيا واليمن والأردن، ومازالت وتيرة منح الشهادات في توسع من دون إيجاد عوامل التفعيل الحقيقي للجهد العلمي، وبخاصة في ميدان البحث العلمي، فضلا عن تضاؤل فرص تطوير مهارات الأساتذة، الذين حرموا بسبب عوامل كثيرة منها التخصيصات المالية الممنوحة للجامعة من التوافر على فرص الإسهام في المؤتمرات العلمية داخل البلاد أو خارجه، التي يفترض أن تكون سنوية لكننا لا نكاد نصادف من المؤتمرات إلا ما يحصل هنا أو هناك ولا يفي بالقدر العلمي الكافي لموازاة فعل الجامعات العربية على الأقل، أو التوسع في فتح باب البعثات الخارجية لضمان تطوير الكفاءات من الطلبة المتميزين حقا، لا الذين تخدمهم عوامل الانتماء إلى هذا الاتجاه أو ذاك في نيل فرصة غيرهم ممن يحسبون على الكفاءة لا الحصة ، كما هو الأمر في توزيع المهام الإدارية العليا . مثلما يحصل في بقية الوزارات . التي لا تأخذ في نماذج كثيرة منها عامل الكفاءة إنما عامل الانتماء الذي فتح باب الانحراف عن الهدف العلمي السامي للأكاديمي، الذي أخذ بسلوك طريق الانحياز السياسي طلبا للمنصب، وهي حالة ليست عامة بالطبع.

ما الركن المستهدف من العملية التعليمية وهم الطلاب فهم معرضون للتأثر، على نحو مباشر، بكل ما ينال العملية التعليمة من خلل، فثمة نقص في المصادر الدراسية وثغرات تنفذ منها الأخطار، التي يتعرضون لها جراء الوضع الأمني الآخذ بالتحسن، فضلا عن نقص مصادر الدراسة والمراجع الأساسية والمعدات التقنية، يضاف إلى ذلك عدم كفاية وقت الدراسة في بعض الجامعات التي لم تكمل جزءا كبيرا من المناهج، ومع ذلك استمرت في منح الشهادات الجامعية، ولاسيما الجامعات التي كانت في المناطق الساخنة، ولا يقل أهمية عن هذه الصعوبات اللجوء إلى عامل تقليص الدراسة الذي حصر الدوام بيومين فقط ؟ كما في بعض الكليات المستهدفة إرهابيا . وجرى استضافتها في بنايات جامعات أخر، يضاف إلى ذلك التأخر في إعلان نتائج الدراسة في المرحلة الإعدادية وتوزيع القبول المركزي، الأمر الذي يجعل بعض الكليات لا تستقبل الطلبة إلا في شهر كانون الأول أو الثاني أي بعد أن يكون الفصل الأول قد شارف على الانتهاء أو يكاد، وهذا ما يحدو ببعض الكليات إلى تمديد مدة الدوام لتلافي النقص في تلقي المادة العلمية لهؤلاء الطلبة، ولا تتوقف المتاعب على القبول في الدراسة بل فيما يلي التخرج، فلا يجد الخريج فرصة مناسبة للعمل في ظل ترهل الجهاز الإداري والمهني الحكومي الحاضر، وازدياد إعداد الخريجين، بل وصل الأمر إلى حد التمييز، فوزارة التربية مثلا لا تقبل للتوظيف سوى خريجي الدراسة الصباحية، الخريجين من سنوات قريبة، وبذلك يحرم المتميزون من طلبة الدراسات المسائية، والطلبة الذين مر عليهم زمن ولم تتح لهم فرصة التعيين .

ولانعدم وجود نسبة ليست بالقليلة منهم، ممن ينقصهم عامل الإعداد الحقيقي للتعليم الجامعي، سواء ما يتعلق بالكفاءة الذهنية أم السلوك الذي لا يفترض بالجامعة تعاطيه، مادام قادما من سنوات الدراسة التي تعد الطالب للجامعة، كما يحدد علماء التربية والتعليم، وهذا ما ينعكس على التدريسي في الجامعة، الذي يلاقي عنتا ويواجه صعوبات كبيرة في التعامل مع مستوى من السلوك يتنافى والإطار العلمي والتربوي الذي تعكسه الجامعة، لذا يواجه التدريسي بأنواع الضغوط ولاسيما في ظرف كظرفنا الأمني والسياسي، وما المشاهد السلبية التي تحدث في أداء الاختبارات (الامتحانات) . من القلة بالطبع . إلا مأس تحكي أزمة التعليم الجامعي في العراق ونوع الخانق الذي يسعى إلى تفريغه من محتواه، وجعله نوعا من التشكيل العلمي الزائف، وهذا الأمر بالطبع ليس الحال العامة في التعليم الجامعي، كما أن تحسن بعض النواحي الحياتية، ولاسيما الأمنية يحد من الكثير من السلبيات التي تعطل عمل الجامعة الجوهري في المجتمع، ولكن إصلاح النظام التعليمي وإصلاح الجامعة عمل لابد من توافره لضمان خطوات صحيحة تؤثث مشهد المستقبل، المكبل حاليا بعوائق الحاضر الطارئة، ولو بذلنا فوق ما في الوسع، فما يبذل من رأسمال مادي لا يذهب سدى مادام ينتج رأسمالي علمي وثقافي وتقاني يؤكد ضرورة الفعل الحضاري للشعوب .